فلا تقول : « سُمْتُ »] ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو : « سُمْتُ الْعَبْدَ » .

وإن كان يائيًّا — نحو : « بَاعَ » من الْبَيْعِ — وَجَبَ — عند المصنف أيضاً — ضَمُّه أو الإشمامُ ؛ فتقول : « بُعْتَ يَا عَبْدُ » ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : « بِعْتَ » ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو : « بِعْتُ الثَّوْبَ » .

رأى المصنف

وهذا معنى قوله : «وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ » أى : وإن خِيفَ اللبسُ فى شكل من الأشكال السابقة — أعنى الضمَّ ، وَالكَسْرَ ، والإشمامَ — عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غَيْرِه لا لَبْسَ معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذى ذكره غيره أن الكسر فى الواوى ، والضم فى اليائى ، والإشمامَ ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى ، والكسر فى اليائى .

وقوله : « وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لنحو حَبَّ » معناه أن الذى ثَبَتَ لفاء « باع » — من جواز الضم ، والكسر ، والإشمام — يَثْبُتُ لفاء المضاعف ، نحو : « حَبَّ » ؛ فتقول : « حُبَّ » ، و« حِبَّ » وإن شئت أشْمَمْتَ .

* * *

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي (١)

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ ، «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة وفا مضاف و « باع » قصد لفظه : مضاف إليه ، «لما» اللام جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العين » مبتدأ ، وجملة « تلى » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » المجرورة باللام « فى اختار » جار ومجرور متعلق بتلى « وانقاد ، وشبه » معطوفان على اختار « ينجلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه ، والجملة فى محل جر نعت لشبه .

أى : يَثْبُتُ — عند البناء للمفعول — لما تليه العَيْنُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنِ : « افْتَعَلَ » أو « انْفَعَلَ » — وهو معتلُّ العينِ — ما يثبت لفاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو : « اخْتَار ، وانْقَاد » وشبههما ؛ فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : « اُخْتُورَ » ، و « اُنْقُودَ » وَالكَسْرُ ، نحو : « اُخْتِيرَ » ، و « اُنْقِيدَ » والإشمَامُ ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

* * *

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى[1]

تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أقيم المفعولُ به مُقَامَ الفاعل ، وأشار فى هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به أقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقَامَهُ ؛ وَشَرَطَ فى كل [واحد] منها أن يكون قابلا للنيابة ، أى : صالحًا لها ، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة ، كالظرف الذى لا يتصرَّفُ ، والمراد به : ما لزم النَّصْبَ على الظرفية[2] ، نحو : « سَحَرَ » إذا أريد به سَحَرُ يومٍ

---

(١) « وقابل » مبتدأ ، وخبره قوله « حرى » فى آخر البيت « من ظرف » جار ومجرور متعلق بقابل « أو من مصدر » معطوف على الجار والمجرور السابق « أو حرف جر » معطوف على مصدر ومضاف إليه « بنيابة » جار ومجرور متعلق بحر « حر » خبر المبتدأ الذى هو قابل فى أول البيت كما ذكرنا من قبل .

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها أصلا ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر .

والنوع الثانى : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح الثاء .

=

بعينه ، ونحو : « عندك » فلا تقول : « جُلِسَ عندك » ولا « رُكِبَ سَحَرُ » ؛ لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما فى لسان العرب من لزوم النَّصْبِ ، وكالمصادر التى لا تتصرَّفُ ، نحو : « مُعَاذَ الله » فلا يجوز رفع « معاذ الله » ؛ لما تَقَدَّمَ فى الظرف ، وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، [والجارِّ والمجرور] ؛ فلا تقول : « سِيرَ وَقْتٌ » ، ولا « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « جُلِسَ فى دار » لأنه لا فائدة فى ذلك .

ومثالُ القابل من كل منها قولُكَ : « سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ »(١) .

* * *

= وهذان النوعان يقال لكل منهما : « ظرف غير متصرف » ، والفرق بينهما ما علمت .

والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل المختلفة : كزمن ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو الظرف المتصرف .

(١) حاصل الذى أو مأ إليه الشارح فى هذه المسألة أنه يشترط فى صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفا ، وثانيهما : أن يكون كل واحد منهما مختصاً ؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم تصح نيابته .

فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل ، كما علمت مما أوضحناه لك قريباً .

وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة ، وذلك كضرب وقتل ، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كمعاذ الله فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوبا على المفعولية المطلقة .

وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافة ، أو وصف ، أو نحوهما . =

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِى ، إِنْ وُجِدْ فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ يَرِدْ(١)

مَذْهَبُ البصريين - إلا الأخفش - أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبنىِّ لما لم يُسَمَّ فاعِلُه : مفعولٌ به ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وجارٌّ ومجرورٌ - تعين إقامة المفعولِ به مُقَامَ الفاعِلِ ؛ فتقول : ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ فى دَارِهِ ، ولا يجوز إقامة غيرِهِ [مُقَامَهُ] مع وجوده ، وما ورد من ذلك شَاذٌّ أو مُؤَوَّل .

ومَذْهَبُ الكوفيين أنه يجوز إقامَةُ غَيْرِهِ وهو موجودٌ : تقدَّمَ ، أو تأخَّرَ ؛ فتقول : « ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً ، وضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد » وكذلك فى الباقى ؛ واستدَلُّوا لذلك بقراءة أبى جعفر : (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) وقولِ الشاعر :

= وأما المختص من المصادر فهو : ما كان دالا على العدد ، أو على النوع ، أما نحو « ضرب » ضرب » فهو غير مختص ، ولا يجوز نيابته عن الفاعل .

ويشترط فى نيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون مختصاً - بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها - وثانيها : ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به . وثالثها : ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل كاللام ، والباء ، ومن ، إذا استعملت إحداها فى الدلالة على التعليل ، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله .

(١) « ولا » نافية « ينوب » فعل مضارع « بعض » فاعل ينوب ، وبعض مضاف ، واسم الإشارة فى « هذى » مضاف إليه « إن » شرطية « وجد » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « فى اللفظ » جار ومجرور متعلق بوجد « مفعول » نائب فاعل لوجد « به » متعلق بمفعول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وجد فى اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء « وقد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به فى اللفظ المستفاد من قوله « ولا ينوب - إلخ » .

١٥٦ — لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّدَا وَلاَ شَفَى ذَا الْغَىِّ إِلاَّ ذُو هُدَى

هذا هو النائب عند الكوفيين مع وجود المفعول وهو سيداً

١٥٦ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت فى زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدَا

اللغة : بدئه ، مبتدأ أمره وأول شأنه ، بدا ، ظهر ، ثنى ، عاد ، تقول : ثنى يثنى — بوزن رمى يرمى — وأصل معناه جمع طرفى الحبل قصير ما كان واحدا اثنين ، كان أحمدا ، مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود ، يعن ، فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها ، العلياء ، هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر ، شفى ، أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا ، الغى ، الجرى مع هوى النفس والتمادى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها ، هدى ، بضم الهاء — وهو الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ؛ ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد .

الإعراب : ، لم ، حرف نفى وجزم وقلب ، يعن ، فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، بالعلياء ، جار ومجرور نائب عن الفاعل ، إلا ، أداة استثناء ملغاة ، سيدا ، مفعول به ليعن ، ولا ، الواو عاطفة ، ولا نافية ، شفى ، فعل ماض ، ذا ، مفعول به لشفى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و ، الغى ، مضاف إليه ، إلا ، أداة استثناء ملغاة ، ذو ، فاعل شفى ، وذو مضاف ، و ، هدى ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، لم يعن بالعلياء إلا سيدا ، حيث ناب الجاز والمجرور — وهو قوله ، بالعلياء ، — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله ، سيدا ، .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوباً ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، =

ومَذْهَبُ الأَخْفَشِ أنه إذا تقَدَّمَ غيرُ المفعولِ به عليه جاز إقَامَةُ كل [وَاحِدٍ] منهما ؛ فتقول : ضُرِبَ فى الدار زَيْدٌ ، وضُرِبَ فى الدار زَيْداً ، وإن لم يتقدم تعين إقَامَةُ المفعولِ به ، نحـــو : « ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ » ؛ فلا يجوز « ضُرِبَ زَيْداً فِي الدَّارِ » .

* * *

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّـــانِ مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ(١)

= والداعى لذلك أن القوافى كلها منصوبة ، فاضطراره لتوافق القوافى هو الذى دعاه وألجأه إلى ذلك .

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبَهُ

ومحل الاستشهاد فى قوله « معنياً بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « قلبه » — بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر .

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعاً ؛ لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

(١) « وباتفاق » الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتى « قد » حرف تقليل « ينوب » فعل مضارع « الثان » فاعل ينوب « من باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى ، وباب مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فيما » جار ومجرور متعلق بينوب « التباسه » التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجملة من أمن ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا بفى .